

أدوار وتوجهات السياسة الخارجية: دراسة تحليلية Roles and Orientations of Foreign Policy: An Analytical Study

محمد عربي لادمي

جامعة تامنغست، (الجزائر)، ladmiarbi2020@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2025/02/08 تاريخ قبول النشر: 2025/06/24 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

تعتمد توجهات أدوار السياسة الخارجية على محددات متعددة، منها القوة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والإيديولوجيا السياسية، بالإضافة إلى طبيعة النظام الدولي القائم. وفي هذا السياق، يمكن تصنيف أدوار السياسة الخارجية إلى عدة أنماط رئيسية، منها الدور القيادي، والدور الوسيط، والدور التابع، والدور المحايد، حيث تسعى كل دولة إلى تحديد موقعها وفقا لإمكاناتها وطموحاتها الدولية. وجميع صور أدوار السياسة الخارجية تظهر كمخرجات لأحد التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كالتوجه العالمي أو الإقليمي، توجه الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات الدولية أو توجه تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية، أو التوجه التدخلي أو التوجه اللا تدخل. **الكلمات مفتاحية:** الأدوار؛ التوجهات؛ المحددات؛ السياسة الخارجية.

Abstract:

The orientations of foreign policy roles depend on multiple determinants, including economic power, military capacity, and political ideology, in addition to the nature of the existing international system. In this context, foreign policy roles can be classified into several main types, including leadership, mediating, subordinate, and neutral, with each country seeking to determine its position based on its international capabilities and ambitions.

All forms of foreign policy roles emerge as the result of one of the general trends in foreign policy, such as global or regional orientation, orientation toward maintaining the status quo in international relations or orientation toward changing the status quo in international relations, or interventionist or non-interventionist orientation.

Keywords: Roles; Trends; Orientations; Foreign Policy.

1. مقدمة

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم المركزية في دراسات العلاقات الدولية، حيث تسعى بعض الدول إلى إيجاد مكانة لها في السياسة الدولية، من حيث التأثير والنفوذ في الأقاليم الاستراتيجية، وتمثل توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدول أحد العوامل الرئيسية في تحديد مكانتها الدولية، حيث تعكس هذه التوجهات الأولويات الاستراتيجية، والأهداف الوطنية، والآليات التي تعتمدها الدول للتفاعل مع البيئة الدولية، إذ تختلف توجهات السياسة الخارجية تبعاً لعوامل داخلية وخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تشكل توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدول، والعوامل التي تتحكم في صياغتها، وذلك من أجل تقديم إطار تحليلي يساعد في توجيه استراتيجيات الدول في البيئة الدولية المتغيرة.

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا البحث في تحليل توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدول، وتحديد مساراتها في السياسة الدولية، وعليه يمكن طرح السؤال التالي:
*ماهي صور توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدول؟
وللإجابة عن السؤال السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الدور في العلاقات الدولية؟

2. ماهي محددات الدور في السياسة الخارجية؟

3. ما هي توجهات السياسة الخارجية؟

4. ما هي صور أدوار السياسة الخارجية؟

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول تعريف الدور في العلاقات الدولية، أما المحور الثاني فقد تناول مكونات الدور في السياسة الخارجية، أما المحور الأخير فقد تناول صور التوجهات والأدوار في السياسة الخارجية.

2. تعريف الدور في علمي الاجتماع والعلاقات الدولية:

شهد مفهوم الدور عدة تعريفات اختلفت من تخصص إلى آخر، وسيركز هذا الجزء على مفهومه، الاجتماعي والسياسي (خاصة مفهومه في العلاقات الدولية)، والذي عرف عدة تباينات من مفكر لآخر.

يعرف الدور لغوياً بأنه "الحركة في محيط أو بيئة معينة" وهو ذو أصل غربي، كما يعرفه قاموس "ويبستر" بأنه "الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد" وهو مفهوم مستعار من المسرح (1).

حيث أن أفراد المسرح يتقمص كل منهم شخصية معينة، وفقاً للنص المسرحي ويقوم بدورها في الأداء المسرحي، إذ يقترب منها في الشكل، والخصائص بصورة تقريبية تمثيلية، بما يتماشى مع حبكة القصة المسرحية. ويسعى أفراد المسرحية لعكس القصة إلى الواقع، حتى تقترب إلى أدراك الجمهور.

1.2. مفهوم الدور في علم الاجتماع:

لا يمكن تعريف الدور في مفهومه السياسي قبل الرجوع إلى أصله في علم الاجتماع، إذ يقصد به "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة" (2).

إذا، الدور من منطلقه الأصيل يعني السلوك المجتمعي لطرف معين - سواء كان فردا أو هيئة أو دولة - يرتبط بالوظيفة التي يحددها هذا الطرف لنفسه ضمن البيئة المحيطة به، سواء كانت هذه البيئة ذات طابع محلي، أو دولي.

ويعرف "بارسونز (Parsons)" الدور بأنه "يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة"⁽³⁾.

هذا التعريف يشير إلى مفهوم الدور الاجتماعي والسلوك التفاعلي والذي ينعكس في العلاقات البينية في المجتمعات والدول، حيث يوضح كيف يكون الدور جزءاً من نظام توجيهي أوسع للفرد، وينظم السلوك وفقاً لتوقعات المجتمع والمعايير السائدة. يمكن تفسير التعريف كما يلي:

- يمثل قطاعاً من النسق التوجيهي الكامل للفرد: يشير إلى أن الدور ليس عنصراً معزولاً، بل هو جزء من نظام شامل يوجه سلوك الفرد في المجتمع.
- كل فرد لديه مجموعة من الأدوار التي تتكامل معاً، مثل دور الأب، المعلم، المواطن، أو القائد السياسي.

- منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي: الدور يتحدد بناءً على التوقعات الاجتماعية حول كيفية تفاعل الفرد مع الآخرين في بيئته، والتوقعات تحدد ما هو مقبول أو غير مقبول في السلوك ضمن هذا الدور، مثال: دور الرئيس في دولة ديمقراطية يفرض عليه التفاعل مع الجمهور والبرلمان بشفافية، بينما في دولة استبدادية يكون التفاعل قائماً على السلطة المركزية.
- مندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل: لكل دور إطار معياري وقيمي ينظمه، حيث تكون السلوكيات مقيدة بقيم المجتمع، مثال: دور الدبلوماسي في السياسة الخارجية يعتمد على معايير مثل الحياد، السرية، والتمثيل الرسمي.

- دور واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة: الشخص أو الكيان (مثل الدولة) قد يؤدي أكثر من دور في نفس الوقت، وكل دور يتفاعل مع الأدوار الأخرى بشكل متكامل.

وقد أشار "بارسونز" إلى تفاعل الأدوار وارتباطها بالقيم والمعايير التي تميز الأفراد والمجتمعات، هذا الارتباط يميز بين الأدوار، مثلاً في السياسة الخارجية: دولة مثل ألمانيا تؤدي دور القوة الاقتصادية في أوروبا، لكنها أيضاً تؤدي دور الوسيط الدبلوماسي بين الشرق والغرب، هذه الأدوار لا تعمل بشكل منفصل، بل تتكامل لتشكيل الاستراتيجية الكلية للدولة.

إن تعريف علم الاجتماع للدور باعتباره سلوكاً، يعود إلى تركيز هذا العلم على الفرد في المجتمع، بحيث أن أي مجموعة سواء كانت جماعة أو منظمات أو دول، فإنها تركز على الفرد باعتباره المسير لها، وبالتالي فإن سلوكها يكون انعكاساً لسلوكيات الأفراد المكونين لها والمسؤولين عن قراراتها.

2.2 . مفهوم الدور في العلاقات الدولية:

أما المفهوم السياسي للدور فيعرف بأنه "وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة"⁽⁴⁾.

هذا التعريف ركز على سلوك الدولة كطرف في المجتمع الدولي، باعتبارها شخصية قانونية وفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وتمثل نموذجاً سياسياً محضاً، ومنوط بوظائف سياسية ضمن المجتمع الدولي، وبالتالي أخذ مفهوم الدور صبغة وظيفة الدولة السياسية المنوطة بها ضمن مجموعة من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وبما يتلاءم مع إمكانياتها المادية والمعنوية ووفقاً لأهدافها الاستراتيجية والظروف المحيطة بها. وهذا التعريف المركز على سلوك الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ذو منظور واقعي، حيث أهمل فواعل المجتمع الدولي الأخرى والتي تؤثر بشكل أساسي إلى جانب الدول في النظام الدولي. إلا أنه لا يمكن حصر مفهوم الدور في سلوك الدول فقط، حيث يمكن أن يكون لباقي الفاعلين في النظام الدولي أدواراً على المستوى الإقليمي أو الدولي، كالأحزاب، والمنظمات الدولية. كمنظمة العفو الدولية، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات.

وفي هذا الإطار، عرف "روبرت كيوهان" (Robert O. Keohane) مفهوم الدور بأنه "مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة وتوجه عملها. كما يمكن اعتباره "خارطة طريق" يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد"⁵.

هذا التعريف يركز على البعد السلوكي والتنظيمي للدور، حيث يعتبر أن السياسة الخارجية للدول تخضع لأنماط محددة تساهم في توجيه قراراتها وفق قواعد متفق عليها داخل النظام الدولي.

أما الباحثة "ودودة بدران" فقد عرفت الدور بأنه "التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية"⁽⁶⁾، حيث تسلط "بدران" الضوء على البعد الطموحي للدول، أي أن الدور لا يقتصر فقط على السلوكيات المتبعة، بل يتضمن أيضاً الرؤية المستقبلية التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال سياساتها الخارجية. وهنا ربط كل من "كيوهان" و "بدران" مفهوم الدور بأهداف وتطلعات الدول لتحقيق حاجياتها المتواجدة في بيئتها الخارجية.

3.2. الدور الإقليمي:

يقصد بالدور الإقليمي في السياسة الخارجية "تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ، وللوظيفة التي يمكن أن تؤديها دولته وتوقعاته لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي، بسبب قيامها بهذه الوظيفة"⁽⁷⁾. يمكن تفصيل هذا التعريف كما يلي:

- أ - تصور صانع القرار في الوحدة الدولية لدور الدولة: يشير إلى أن الدور الإقليمي ليس مجرد حقيقة موضوعية، بل هو إدراك ذاتي من قبل صانعي القرار. هذا التصور يتأثر بعوامل مثل القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الموقع الجغرافي، والتاريخ الدبلوماسي للدولة.
- ب - المجالات التي تتمتع الدولة فيها بالنفوذ: يوضح أن كل دولة لها مجالات نفوذ معينة تستمد قوتها منها، مثل:

- اقتصادياً: قوة السعودية في مجال الطاقة.
- عسكرياً: نفوذ تركيا في شرق المتوسط.
- سياسياً: دور مصر في القضايا العربية.
- ج - الوظيفة التي يمكن أن تؤديها الدولة من خلال دورها: يشير إلى أن الدولة تؤدي وظيفة أو دوراً معيناً في النظام الإقليمي، مثل:
 - الوسيط الدبلوماسي (مثل قطر في حل النزاعات الإقليمية).
 - القوة الموازنة (مثل الهند في مواجهة النفوذ الصيني في آسيا).
 - القائد الإقليمي (مثل تركيا في الشرق الأوسط).
- د - توقعات الدولة لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي، بسبب قيامها بهذه الوظيفة: يعني أن الدولة لا تكتفي بتحديد دورها، بل تحاول تقييم تأثيرها على النظام الإقليمي والدولي، فعلى سبيل المثال:
 - تدخل روسيا في سوريا منذ 2012 إلى غاية 2024 أثر على التوازنات الإقليمية وأعاد تشكيل النفوذ في المنطقة حينها.
 - تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران أدى إلى تهدئة التوترات الإقليمية.
- رغم حصر هذا التعريف الدور الإقليمي لدولة ما بتصور صانع القرار فيها للمجالات والوظيفة التي يمكن أن تتمتع دولته فيها بالنفوذ، إلا أنه اشترط ضمناً وجود إمكانية لتحقيق هذا التصور، والتي تعكس إمكانيات الدولة المادية والمعنوية، كذلك قدرتها على تحمل التغير في الوضع الناتج عن قيامها بهذا الدور.
- ومن ثم فإنه يمكن التمييز بين تصور الدور كمفهوم وبين ممارسته الفعلية وبين القدرة على ممارسته وكذلك الاقتناع بالقدرات التي تمتلكها الدولة، والتي يمكن أن تمكنها من الممارسة الفعلية ومواجهة الضغوط المتوقعة في النظام الدولي.
- 3. مكونات الدور في السياسة الخارجية:**
- في هذا الصدد يمكن توضيح العناصر المحورية لمقترح الدور الإقليمي والمتمثلة في: تصورات الدور أو إدراكه، والذي يمثل مفهوم الدور، سلوك الدور والذي يمثل الممارسة الفعلية للدور، وأخيراً ضغوط الدور والذي يمثل بيئة الدور الفعلية.
- 1.3. تصورات الدور:**
- يقصد بتصورات الدور "تصورات قيادات الدولة ذاتها حول الالتزامات والقواعد والافعال الملائمة لخصائص الدولة والوظائف (إن وجدت) التي يتعين عليها القيام بها على نحو مستمر في اطر جغرافية موضوعية معينة" (8).
- يندرج ضمن تصورات الدور عدة عناصر فرعية، مكانة الدولة، دوافع الدور، ومجالات الدور وأدواته السياسية، الاقتصادية، الأمنية، القيمة والمعنوية.
- ويمكن حصر تصورات الدور الخارجي للدول في ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:
 - أ - تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ، ودرجة النفوذ الذي تتمتع بها هذه الوحدة.
 - فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصوراً لدرجة النفوذ المتوقعة.

ب - تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين (دوافع تعاونية) ومن ذلك دور الوساطة الدولية، أو دوافع صراعية، ومن ذلك المعادي للاستعمار، استغلال النفوذ.

ج - توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق الدولي، فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

2.3. سلوك الدور:

يقصد بسلوك الدور ذلك الجانب المتعلق بالسلوكيات والتصرفات التي تعكس الجانب الفكري (التصور) على الواقع، أي نقل التصور من الفكرة إلى الممارسة والتطبيق، ويتقيد تحقيق الدور وفقاً للنمط الذي تتبناه أي دولة بعدة محددات، يمكن التطرق إليها في النقاط التالية: (9)

- المتغيرات المادية وغير المادية التي تتمتع بها الدولة والتي بالتأكد تنعكس على سلوك الدولة الخارجي تجاه محيطها الإقليمي بما تملكه من عناصر القوة أو الضعف.
- مجموعة العوائق التي تحد من حرية وحركة الدولة داخل محيطها الإقليمي، والتي يتوقف عليها مقدار تعاطيها مع القضايا الإقليمية والعالمية، وهي غالباً ما تكون محددات داخلية، إقليمية أو دولية.
- مدى إسناد ودعم القوى الدولية للدور الإقليمي لدولة ما، والذي يستند في الأساس على قاعدة المصالح والأهداف المشتركة. أي مدى قدرة الدولة على خدمة مصالح القوى الكبرى أو العظمى من عدمها.
- شخصية صانع القرار والمتغيرات المؤثرة في تكوينها، مما يشكل أهمية بالغة في معرفة مفاتيح فهم استراتيجية حركة صانع القرار وأدوات ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس.
- مرونة حركة الدولة في إطار محيطها الإقليمي تؤثر على التوقعات للأدوار التي يمكن أن تؤديها، فمرونة الحركة تتوقف على توفر ثلاثة أنواع من البيئات هي:
 1. بيئة داخلية تدعم حركة صانع القرار وتمده بالقوة والقدرة على الحركة، ويقصد بها هنا مدى الاستقرار السياسي والترابط المجتمعي، مما يمنح لصانع القرار القدرة على ممارسة الدور الذي يريده.
 2. بيئة إقليمية قد تمنح صانع القرار الفرصة للعب الدور الذي يريده، أو قد تواجهه بعوائق تحول دون ذلك.
 3. بيئة دولية مرتبطة في الأساس بعلاقة الدولة (صاحبة الدور) بالدول الكبرى أو العظمى، وما تملّيه تلك الدول من شروط تقع على عاتق الدولة الإقليمية وتحد من حركتها. مما يعني أن أي دور إقليمي ممكن أن تلعبه دولة ما داخل محيطها لا يكون بمعزل عن رقابة الدول الكبرى.
- وتنتقل نظرية الدور من افتراض أن الأصل في السلوك الخارجي أن يعبر بدرجة كبيرة عن أداء الدور (10)، وتبرز أهمية نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية من خلال:

*تفسير السياسات الخارجية للدول، حيث تساعد النظرية في فهم لماذا تتخذ الدول قرارات معينة؟ وكمثل لماذا تدخل دولة ما في تحالف بينما تبقى أخرى محايدة.
* فهم التحولات في السياسة الخارجية، حيث عندما يتغير إدراك الدولة لدورها، تتغير سياساتها الخارجية، كما حدث مع الصين وروسيا بعد الحرب الباردة.
* التنبؤ بالسياسات المستقبلية من خلال معرفة الأدوار التي تتبناها الدول تساعد في توقع تحركاتها المستقبلية في النظام الدولي.

3.3. ضغوط الدور:

يقصد بضغوط الدور "جميع مصادر صعوبات أداء الدور"، أي كل العقبات المباشرة وغير المباشرة المعيقة لتحقيق الأهداف المبرمجة والمتوخاة من الدور وفقا للتصورات التي على أساسها بنيت إدراكات القادة.

كما تتدرج ضمن ضغوطات الدور التغذية الراجعة - قد تكون غير متوقعة - أي جميع الأفعال والانعكاسات الناتجة عن البيئة العملية لصنع القرار في السياسة الخارجية - باعتبارها المصدر المباشر والمنفذ للدور - والتي لم تكن ضمن التصور الأولي للدور، وهو ما قد يعيق أداء الدور، والحالة التركية في بداية الازمة السورية منذ مارس 2011، كانت أبرز مثال على ضغوطات الدور التركي في المنطقة.

حيث نلاحظ تراجع الدور التركي بعد مرور عام واحد فقط من الأزمة، نظرا للتغذية الراجعة في البيئة السورية - قوة وصمود الرئيس بشار الأسد آنذاك وكذلك بروز الدورين الروسي، الصيني في مجلس الأمن، و الدور الإيراني في البيئة العملية من خلال الدعم المباشر والصريح للنظام السوري، دخول حزب الله في الصراع بشكل مباشر إلى جانب الأسد، - وبروز تنظيم القاعدة في سوريا كطرف ثالث في الصراع والذي يهدد الجميع، مع تراجع الدورين الأمريكي والاوروبي - دفعت الى التحول في مطالب تركيا الملحة لإسقاط النظام السوري بشكل صريح إلى الدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسي وتعديل الدستور وضمان انتخابات نزيهة لتحقيق انتقال ديمقراطي في سوريا .

4. صور التوجهات والأدوار في السياسة الخارجية:

تتبع الدولة توجهها معيناً في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها.

1.4. صور الدور:

تتعدد صور الأدوار التي تتبناها الدول ويمكن حصرها في (11):

* مؤيد التحرير: دولة يشعر قادتها أنه من الواجب عليها دعم حركات التحرير، نتيجة للتجربة الاستعمارية البشعة التي مرت بها، فالسياسة الخارجية الجزائرية انتهجت هذا الدور منذ الاستقلال ودعمت القضية الفلسطينية والصحراوية.
* زعيم إقليمي: دولة تعتبر أن لديها ما يكفي من الموارد والقدرات لتمكينها من أن تسيطر على المجال الإقليمي، وقد حاولت قطر أن تحقق هذا الدور في الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق.

*حامي الإقليمية: دولة تشعر أنه من الواجب عليها حماية الساحة الإقليمية التي تتواجد فيها نظرا للمكانة الإقليمية والقدرات المختلفة التي تميزها عن غيرها من الدول، ونجد ان تركيا انتهجت هذا النوع من الأدوار في الفترة بين عامي 2003 و2010.

*النشيط المستقل: الدولة التي تنتهج سياسة خارجية مستقلة ونشطة، تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة بغض النظر عن الضغوط الخارجية كما تهدف إلى زيادة وتنويع التفاعل مع الوحدات الدولية المختلفة.

*الوكيل المضادة للإمبريالية: وهي الدولة التي تتبنى الموقف من كونها مناهضة للإمبريالية نتيجة لخلفيتها التاريخية، كأن كانت ضحية للاستعمار، أو نتيجة لدعم بعض الأيديولوجيات مثل الشيوعية، أو انطلاقا من فكر يرفض التوسع الإمبريالي المتنامي بعد الحرب الباردة، ونجد أن روسيا وإيران وكوريا الشمالية، يعتمدون هذا الدور بالإضافة إلى سوريا كنموذج عربي في عقود سابقة.

*المدافع عن الإيمان: وهي الدولة التي تشعر أنه من الواجب عليها حماية وتعزيز مبادئ ومعتقدات معينة، يمكن أن تكون هذه المعتقدات سياسية مثل حماية والترويج للديمقراطية، أو دينية، كحماية وتعزيز المسيحية واليهودية أو الإسلام.

*الوسيط: دولة تتصور أنها قادرة على تنفيذ مهام محددة من أجل التوفيق بين الدول في حال الصراعات وسوء الفهم، كدور الجزائر في سبعينيات القرن العشرين، ودوري كل من قطر وتركيا في الشرق الأوسط منذ 2003.

*المطور: وهي دولة تشعر أنه من الواجب عليها تقديم المساعدة لتطوير دول العالم المتخلفة. وهو دور تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود.

* نموذج دولة تنتهج سياسات معينة من أجل تعزيز هيبتها، لكسب النفوذ وأن يكون دورها أنموذجا إما في النظام الدولي أو في منطقة معينة أو عدة مناطق.

* صانع السلام: الدولة تأخذ على عاتقها مهمة تعزيز السلام والوئام في العالم، وهو الدور الذي تنتهجه الولايات المتحدة منذ عقود.

*الشرطي: دولة تشعر أنه من الواجب عليها محاربة ومعاقبة دول الشر والأنظمة المتسلطة والديكتاتورية.

*وكيل مكافحة الإرهاب: دولة تأخذ على عاتقها مهمة مكافحة الإرهاب بسبب تجارب التهديدات الإرهابية أو تجربة في مجال مكافحة الإرهاب.

من خلال النماذج السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:

- نمط الدور يتبلور وفقا للرؤى الاستراتيجية للدولة وأهدافها ومصالحها القومية.
- نمط الدور يتبلور وفقا لقوة الدولة وتنوع مصادر هذه القوة.
- الدور ليس ثابتا، إذ يمكن أن يتغير من مرحلة إلى أخرى، وفقا للظروف والبيئة الدولية.
- يمكن لدولة واحدة أن تتبنى أكثر من نمط للدور، كالولايات المتحدة الأمريكية، فهي الشرطي، صانع السلام، المطور والوسيط...الخ.
- دول العالم الثالث غالبا ما تتبنى دور مؤيد التحرير أو مضاد للإمبريالية، نظرا للظروف الاستعمارية التي عرفتتها هذه الدول.¹²

- في الإقليم الواحد لا يمكن أن تتبنى أكثر من دولة دور القائد أو الزعيم الإقليمي، فالدولة الأقوى في الإقليم فقط هي التي تتقمص ذلك الدور، لكن إذا وجدت دولتان متقاربتان في القوة فسيشهد ذلك الإقليم تنافس كبير للانفراد بهذا الدور.

2.4. صور توجهات السياسة الخارجية:

تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فاعليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

أ. توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة:

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور.

وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة. ونتيجة لانتشار هذا التوجه (الإقرار/التغيير)، تتغير بعض معطيات الواقع الدولي، كنمط التحالفات الدولية، وهيكल التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية.⁽¹³⁾

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز، وهتتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة، وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط⁽¹⁴⁾، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وأبرز مثال على هذا التوجه دولة النمسا.

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية فهي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية. بحيث يسعى كل حلف إلى احتواء أكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية، وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه⁽¹⁵⁾، هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلفي "الناتو" و"وارسو"، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي. كما أنه يمكن للدول الكبرى أن تقوم بهذا الدور من خلال سياسات التدخل المباشر وغير المباشر.

فتوجه تغيير الوضع القائم هو توجه ثوري، يعكس الرغبة في تغيير النظام الدولي القائم، ويُنْبَع من قبل الدول التي تسعى إلى إعادة تشكيل الهيمنة العالمية أو التصدي للقوى الكبرى، فالدول التي تتبنى هذا التوجه قد تسعى إلى إحداث تحولات جذرية في النظام الدولي، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وقد تدفع نحو مقاومة الهيمنة الغربية أو الأنظمة الاستعمارية السابقة، يتمثل هذا التوجه في سياسات بعض الدول التي تعتمد النزعة القومية أو الاشتراكية أو الإيديولوجيات الثورية كأداة لتحقيق أهدافها في النظام الدولي. فمثلاً، إيران بعد الثورة الإسلامية 1979، حيث تبنت سياسة معارضة للنظام الغربي وأدت دوراً ثورياً في المنطقة، متبينة مواقف سياسية تتحدى الهيمنة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط، كما انتهجت روسيا منذ 2006 هذا التوجه، من خلال تدخلاتها في جورجيا، أوكرانيا، سوريا ودول في إفريقيا، معبرة عن رفضها للسيطرة الأمريكية على العالم.

ب. التوجه الإقليمي - العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجه دور السياسة الخارجية للدولة حصراً في مجالها الجغرافي. فهناك دول تحصر دورها نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.⁽¹⁶⁾

- وتتجه بعض الدول إلى حصر سياستها الخارجية ضمن إطارها الإقليمي لعدة أسباب:
- المصالح الأمنية: تركز الدول على تأمين حدودها واستقرار محيطها المباشر، حيث ترى أن التهديدات الإقليمية أكثر أهمية من القضايا البعيدة.
- المصالح الاقتصادية: تسعى الدول إلى تعزيز التجارة والاستثمارات مع جيرانها الإقليميين، حيث يكون التعاون الإقليمي أسهل وأكثر تأثيراً.
- التاريخ والثقافة: تلعب الروابط الثقافية والتاريخية دوراً في دفع الدول للتركيز على إقليمها، حيث تتشارك مع الدول المجاورة في اللغة، العادات، والمصالح المشتركة.
- القدرات المحدودة: بعض الدول تفتقر إلى الموارد أو النفوذ الذي يمكنها من لعب أدوار دولية كبرى، لذا تركز جهودها على القضايا القريبة منها.

ومن أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية، فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية، والسياسة الخارجية التركية منذ نهاية 2010 إلى الآن تجاه الشرق الأوسط.

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي، بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة، حيث تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي⁽¹⁷⁾، ومن أهم الدول التي تؤدي هذا الدور وتبحث عنه نجد كل من تركيا وإيران، فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي، حيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم.⁽¹⁸⁾

فالتوجه العالمي في السياسة الخارجية يعني أن الدولة لا تحصر اهتماماتها وعلاقاتها الدولية ضمن نطاقها الجغرافي المباشر فقط، بل تسعى إلى مد نفوذها وتأثيرها على المستوى الدولي، حيث توجه سياساتها الخارجية إلى مختلف مناطق العالم.

تتجسد هذه الفكرة في سلوك الدول التي تمتلك قدرات سياسية، عسكرية، اقتصادية وثقافية تسمح لها بالتأثير في القضايا العالمية، وليس فقط الإقليمية. وتتميز الدول صاحبة هذا التوجه بـ:

- قدرة عسكرية قوية: تمتلك جيوشاً قادرة على التدخل خارج حدودها، إما لحماية مصالحها أو لتعزيز نفوذها.
- اقتصاد متنوع وعالمي: تكون من الاقتصادات الكبرى التي تؤثر على الأسواق العالمية، مثل الولايات المتحدة والصين.

- تحالفات دولية واسعة: تمتلك علاقات دبلوماسية نشطة مع العديد من الدول، وتشارك في العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية.
 - تأثير ثقافي وإعلامي: يكون لها قوة ناعمة من خلال الإعلام، الثقافة، التكنولوجيا، والتعليم. وتسعى الدول ذات التوجه العالمي في سياستها الخارجية إلى تحقيق:
 - حماية المصالح الاستراتيجية: مثل تأمين مصادر الطاقة، تأمين طرق التجارة، ومنع قيام قوى معادية.
 - تعزيز النفوذ السياسي: الدول ذات التوجه العالمي تسعى إلى فرض رؤيتها السياسية على النظام الدولي والتأثير في صنع القرار العالمي.
 - المشاركة في إدارة النظام العالمي: من خلال التأثير في الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية.
 - القوة الناعمة والدبلوماسية: استخدام المساعدات الإنسانية، الإعلام، والتعليم لنشر الثقافة والنفوذ على نطاق عالمي¹⁹. ومن أمثلة الدول ذات التوجه العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية: لها قواعد عسكرية في مختلف القارات، وتلعب دورًا رئيسيًا في القضايا الدولية مثل الأمن السيبراني، التجارة، والنزاعات المسلحة.
 - الصين: من خلال مبادرة الحزام والطريق، تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في آسيا، أفريقيا، وأوروبا.
 - روسيا: تتدخل في الشرق الأوسط (سوريا)، أفريقيا، وأوروبا الشرقية (أوكرانيا) لتعزيز نفوذها الجيوسياسي.
 - بريطانيا وفرنسا: رغم كونهما قوى متوسطة، إلا أن لهما نفوذًا عالميًا بفضل علاقاتهما الاستعمارية السابقة ومشاركتها في الأزمات الدولية.
- ويمكن تلخيص معايير التمييز بين التوجه الإقليمي والتوجه العالمي، السابقة الذكر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1 : معايير التمييز بين التوجه الإقليمي والتوجه العالمي في السياسة الخارجية

المعيار	التوجه العالمي	التوجه الإقليمي
نطاق الاهتمام	يشمل قضايا عالمية في مختلف المناطق	يقتصر على المنطقة الجغرافية القريبة
الأدوات المستخدمة	دبلوماسية متعددة الأطراف، تدخلات عسكرية، اقتصاد عالمي	دبلوماسية إقليمية، تحالفات محلية، سياسة دفاعية
الأمثلة	الولايات المتحدة، الصين، روسيا	مصر، السعودية، تركيا، إيران

المصدر: من إعداد الباحث

يصاحب التوجه العالمي صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية، وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام، حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي، وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة لدى الدولة وإمكانات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور⁽²⁰⁾، كما هو الحال بالنسبة لسياستي الولايات المتحدة الأمريكية

وفرنسا ضد الإرهاب. بالإضافة إلى سياسة نشرهما للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية، كاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتدخلها في السودان والصومال وليبيا واليمن. وتدخل فرنسا في مالي وأفريقيا الوسطى.

ج - التوجه التدخل والتدخل :

هذا التوجه يصنف الدور في السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، حيث يذهب التوجه التدخل إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.⁽²¹⁾

ويعتمد هذا التوجه على مبدأ القوة كعامل رئيسي في تنفيذ السياسة الخارجية للدول. وفقاً لهذا التوجه، تُعتبر الدول فاعل رئيسي في النظام الدولي، وتسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وفي مقدمتها الحفاظ على الأمن القومي وتعزيز القوة العسكرية والاقتصادية.

في هذا السياق، يتم التعامل مع العلاقات الدولية من منظور الأنانية والمصلحة الذاتية، حيث ترى الدول أن التنافس والصراع بين القوى العظمى هو السمة الأساسية للنظام الدولي، وهذا التوجه تعتمد فيه غالب الأحيان الدول الكبرى، والتي تبحث دوماً عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها. ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وفرنسا في كل من مالي وأفريقيا الوسطى في العقود الماضية، وروسيا في دول البلقان ومنطقة القوقاز.

أما بالنسبة للدول العربية فمن أبرز الدول التي انتهجت التوجه التدخل نجد سوريا تجاه لبنان، بحيث بلغ تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق "رفيق الحريري" عام 2005، إلا أن هذا التدخل عرف بعض التراجع في العقد الأول من القرن الحالي، خاصة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان. كما نجد التدخل السعودي في البحرين إثر الثورة البحرينية عام 2011، والتدخل السعودي والخليجي في اليمن، بالإضافة إلى التدخل التركي والقطري في دعم المعارضة السورية عام 2012. وكذلك التدخل الإماراتي في ليبيا منذ 2014. أما التوجه ألا تدخل، فإنه قد يحاول أيضاً التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الدبلوماسية والاتفاقيات الرسمية⁽²²⁾.

يركز التوجه اللاتدخل على التعاون والتعددية كأساس للعلاقات الدولية، ويؤكد على أهمية القيم المشتركة مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، وتبادل المنافع الاقتصادية. فالدول التي تتبنى هذا التوجه تسعى إلى التفاعل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات التي تعزز التعاون الدولي والتبادل السلمي. كما أن الدول التي تتبع هذا التوجه تعتبر أن التعاون الاقتصادي والتفاهم بين الدول يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار والازدهار المشترك. ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه ألا تدخل، سياسة الجزائر تجاه الدول العربية_ وقد برز نمط الدور ألا تدخل للجزائر أثناء الحراك العربي منذ 2011- وتجلى بمواقف الجزائر من الوضعين الليبي والسوري.

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدة، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الآخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

5. الخاتمة

تتعدد توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدول بشكل كبير نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في البيئة الدولية، إذ يمكن تصنيف هذه التوجهات وفقاً لثلاثة توجهات رئيسية، والتي تبرز كيفية تصرف الدول على الساحة العالمية وفقاً لمصالحها واستراتيجياتها المحددة:

أ_ التوجه العالمي / الإقليمي:

*تتبنى بعض الدول سياسة خارجية عالمية، حيث تسعى للعب دور مؤثر على المستوى الدولي عبر المشاركة الفعالة في القضايا العالمية، مثل الولايات المتحدة والصين.

*بينما تركز دول أخرى على السياسة الخارجية الإقليمية، من خلال تعزيز نفوذها في محيطها الجغرافي والتأثير في القضايا الإقليمية، مثل تركيا وإيران في الشرق الأوسط.

ب_ الحفاظ على الوضع القائم / تغيير الوضع القائم:

*هناك دول تسعى للحفاظ على الوضع القائم في العلاقات الدولية من خلال دعم الاستقرار الإقليمي والدولي وتعزيز المؤسسات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي.

*على النقيض، توجد دول تتبنى سياسة تغيير الوضع القائم، حيث تحاول إعادة تشكيل النظام الدولي أو الإقليمي لصالحها، مثل روسيا في سياساتها تجاه أوكرانيا.

ج_ التوجه التدخلي / اللاتدخلي:

*تنتهج بعض الدول سياسة خارجية تدخلية، حيث تتدخل في شؤون الدول الأخرى عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً، مثل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

*بينما تفضل دول أخرى اتباع نهج لا تدخلي، حيث تركز على سيادتها وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مثل سويسرا التي تعتمد سياسة الحياد.

إن تحديد توجه السياسة الخارجية لأي دولة يعتمد على مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك المصالح الوطنية، التوازنات الإقليمية، والقدرة على التأثير في النظام الدولي. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة وتحليل هذه التوجهات لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية وصياغة استراتيجيات دبلوماسية أكثر فاعلية تتناسب مع التحديات المتغيرة.

الهوامش:

¹ _ Cameron G., **Role Theory and Foreign Policy**. Forthcoming (2009), International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section, http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html.

² منصور حسن العتيبي. السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص31

³ _لبنى خميس مهدي، "الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل الدور الاقليمي لمصر في منطقة الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية. العدد 2011، ص150، 105

⁴ _خضير ابراهيم " العراق ودول الجوار ،دور العراق كعامل توازن " مجلة السياسة الدولية ،العدد7. 2007، ص161،

⁵ _SofianeSekhri;"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie".African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), pp. 423-432, October, 2009

⁶ _لبنى خميس مهدي، مرجع سابق

⁷ _دنيا جواد الجبوري "الدور الاقليمي العراقي.. رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبليةدراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي...مقوماته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية... الفرص المتاحة.. والقيود".مجلة السياسة الدولية. العدد 2010، 15، ص211

⁸ _علي جلال معوض. "الدور التركي في الشرق الاوسط".ورقة بحثية، القاهرة: مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات. 2011، ص5

⁹ _لبنى خميس مهدي، مرجع سابق

¹⁰ _علي جلال معوض، مرجع سابق، ص5

11_ Sofiane Sekhri,op.cit,p425

12_ Barbara Arneil, "Colonialism versus Imperialism". **Political Theory**. Vol. 52(1) 2024 p146 – 176

¹³ _محمد السيد سليم، محمد السيد (سليم)، تحليل السياسة الخارجية..القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط2، ص38

¹⁴ _محمدعربي لادمي،"السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات".مجلة دراسات وابحاث، المجلد 8 العدد25، ص ص 242-257

¹⁵ _محمد السيد (سليم)، مرجع سابق .، ص37

¹⁶ _. حمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص 242-257

¹⁷ _ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية.بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص173

¹⁸ _محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص 242-257

¹⁹ _منصور أبو كرم. " القوة الناعمة بين: تاصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة) . مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص ص: 10-29

²⁰ _ناصر يوسف حتي، مرجع سابق، ص174

²¹ _محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص 242-257

²⁰ _محمد السيد سليم المرجع السابق، ص39

قائمة المراجع:

أ باللغة العربية

1_ أبو كرم منصور. " القوة الناعمة بين: تاصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة) . مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023

2-الجبوري دنيا جواد "الدور الاقليمي العراقي.. رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبلية دراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي...مقوماته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية... الفرص المتاحة.. والقيود".مجلة السياسة الدولية. العدد 2010، 15، ص211

3_ العتيبي منصور حسن . السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008،

4_ ابراهيم خضير " العراق ودول الجوار ، دور العراق كعامل توازن ".مجلة السياسة الدولية ،العدد 7، 2007.

5_ حتي ناصر يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية.بيروت: دار الكتاب العربي، 1985،

6_ سليم محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية..القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط2. 1997

7_عربي لادمي محمد،"السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات".مجلة دراسات وابحاث، المجلد 8 العدد25، ص ص 242-257

8_ معوض علي جلال. "الدور التركي في الشرق الاوسط". ورقة بحثية , القاهرة :مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات. 2011،

9_ مهدي لبنى خميس ،"الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الدور الاقليمي لمصر في منطقة الشرق الاوسط".مجلة السياسة الدولية.العدد 2011.ص105،150
ب_ باللغة الأجنبية

10_ Arneil Barbara, "Colonialism versus Imperialism". **Political Theory**. Vol. 52(1) 2024 p146 – 176

11_Sekhri Sofiane;"The role approach as a theoretical framework for theanalysis of foreign policy in third world countrie".African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), pp. 423-432, October, 2009

12 _ Cameron G.,Role Theory and Foreign Policy. Forthcoming (2009), International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section, http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy.html.